



Middle East Forum
FOR POLICIES AND FUTURE STUDIES

ما فرقته السياسية
يجمعه الإقتصاد

العلاقات التركية

الإماراتية المتجددة

بقلم: جلال بكار

2022/3/27



منتدى الشرق الاوسط للسياسات
ودراسات المستقبل - إسطنبول



Middle East Forum
FOR POLICIES AND FUTURE STUDIES

منتدى الشرق الأوسط للسياسات ودراسات المستقبل

مؤسسة دراسات وأفكار، تهتم بشؤون وقضايا الشرق الأوسط، تعنى بصناعة وتطوير الأفكار والسياسات العامة ودعم عمليات اتخاذ القرار واستشراف المستقبل وبناء الخطط الاستراتيجية المناسبة له، والعمل على إيجاد أفكار إبداعية وطول فعالة للمشكلات والأزمات المتنوعة التي تواجهها المنطقة من خلال بناء جسور معرفية وتقنية ورقابية للمؤسسات الحكومية والخاصة والمجموعات والأفراد مع تطوير آليات التفاعل والاتصال فيما بينها. كما تعمل على حل النزاعات والأزمات القديمة أو الناشئة، من خلال بناء جسور سلام ومفاوضات، وإدارة الحوارات الثقافية والسياسية، وتعزيز مهام الدبلوماسية الإنسانية اللازمة لذلك، سعياً لضمان التقدم والتنمية للمنطقة وشعوبها، ودعم الأمن والسلام العالميين. تعمل المؤسسة على بناء وتطوير استراتيجيات السلام ووسائل تحقيق العدالة، ونشر الوعي الإنساني وترسيخ مفاهيم المواطنة والثقافة المدنية، وتطوير آليات التعبير عن الرأي، وتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان، والمساهمة في تشكيل الرأي العام وبناء مساحات آمنة للحوار والاختلاف، وتمكين المرأة وتعزيز مكانتها في الدول والمجتمعات، وتقديم الدراسات والأبحاث اللازمة لحل المشكلات الاجتماعية المستعصية والمزمنة، ونشر الوعي التنموي في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لا سيما بين شعوب البلدان التي أرهقتها الحروب والأنظمة الشمولية، والمساهمة من خلال خبراء ومختصين في صياغة عقد اجتماعي جديد في تلك الدول يعيد الاعتبار لمفهوم المواطنة والدولة وما لهما من حقوق وما عليهما من واجبات، لضمان الاستقرار والإنماء المستدامين في منطقة الشرق الأوسط.

www.policiesforum.me

info@policiesforum.me

+0908508403999

MEPoliciesforum

يعتبر **منتدى الشرق الأوسط** أن المعلومات والآراء الواردة في الدراسات والأبحاث المنشورة معبرة عن آراء كتابها، ولا تعبر عن رأي المنتدى، وعليه يتحمل الباحث كامل المسؤولية القانونية عن المحتوى الذي ينشره



جلال بكار

خبير استشاري أقدم في العلاقات العامة الخارجية والتسويق،
يامكوني للاستشارات (مؤسسة مقرها الولايات المتحدة للدراسات
التطبيقية المستقبلية)
مستشار أول في مجموعة تانجيل الشرق الأوسط القابضة للاستثمار
ومدير تطوير الأعمال.

المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة إيكو لينك
مستشار، فيمار [ليس فيميار] القابضة
مستشار رئيسي بشركة عكاظ



في ظل الارتباك العالمي الاقتصادي السياسي اعتقد ان الجميع يتفق على اهمية تخفيض التصعيد في المنطقة والاتفاق على ان جميع الاطراف بحاجة الى ساحة للحوار وللمفاوضات للوصول بالمنطقة الى بيئة هادئة تستطيع من خلالها المنطقة ان تستقر اولا لتصحيح الازمة السابقة، وفتح صفحات جديدة عنوانها قائم على المصلحة العامة والنمو والازدهار على كافة الاصعدة الاجتماعية والاقتصادية، واصلاح ما خلفته الخلافات السياسية التي من الممكن حلها من خلال قنوات ونقاط التفاهم، والقيمة المضافة للطرفين جميعاً. لا احد يختلف على اهمية دولة الامارات في منطقتها ودورها الفعال على المستوى الاقليمي والعالمي، والنهوض باقتصادها الداخلي الذي انعكس على سمعة الامارات العربية المتحدة عالمياً لتصبح مركزاً لتجمع الشركات الدولية، ومركز جذب اقتصادي (حققت جذب للاستثمار المباشر بأكثر من ١٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠)

لتصبح رائدة في مجالات الاقتصاد المتطور المعتمد على التكنولوجيا وقطاعات اساسية، ولا احد يختلف على اهمية تركيا على المستوى الاقليمي والدولي أيضاً.



بالعودة الى تاريخ العلاقات بين البلدين، ومنذ افتتاح السفارة التركية في أبو ظبي عام ١٩٧٩ ومن ثم افتتاح الامارات العربية المتحدة سفارتها في انقرة عام ١٩٨٣، لم يسجل تعاوناً اقتصادياً مهماً إلا في عام ٢٠٠٢ حين قرر البلدان تأسيس مجلس الاعمال التركي الاماراتي، والاتفاق المبرم بين هيئة العلاقات الاقتصادية الخارجية التركية من جهة وغرفة تجارة وصناعة ابو ظبي وغرفة تجارة وصناعة دبي واتحاد غرف التجارة والصناعة في الامارات العربية المتحدة من جهة ثانية. كما تم عقد آخر اجتماع فعلي لهذه اللجنة في ايار عام ٢٠١٧ في دبي اي فترة ما قبل قمة التوترات السياسية بين البلدين، واعتقد ان اهمية وجود الناحية الاقتصادية في النظام العالمي يؤمن دائماً الدفع والامان للمصالح وللعلاقات السياسية التي ممكن ان تتوتر بفعل المنافسة او الضغوط الدولية، وهذا ما لا يمكن الاقرار به من اي من الاطراف الدولية او حتى على المستوى الاقليمي، ومن المعلوم ان ابرز مشتركات منطقة الشرق الاوسط انها ذات طابع ديني مسلم لا يمكن ان تبقى العلاقات بدون مضايقات او تذبذبات مقصودة بين علاقات البلدان هناك فيما يؤمن المصالح الغربية والاميركية خاصةً، وانه في حالة اتفاق طرفين ذا قيمة مضافة واضحة على الساحتين الدولية والاقليمية مثل الامارات وتركيا، سيشكل نوعاً ما وفرة للشعوب المسلمة بشكل او بآخر، وهنا اتطلع لان ننظر بمنظور الوعي والتدقيق المرتفع حيث اننا لا نستطيع ان نحلل الاحداث فقط.



بل نستطيع ان نخرق اسباب حصولها، لانه وباعتقادي ان المنطقة ودولها وشعوبها يقعون في نتائج لا يعلمون اسبابها، ويرفع الوعي والتغلب على الخلافات عند جميع الاطراف، نستطيع ان نتقل من مرحلة النتائج الى مرحلة الاسباب لتحقيق النهضة النوعية ما بين الحكومات والشعوب التي نحن بأمس الحاجة لها في هذا الوقت العصيب اقتصادياً وسياسياً ونفسياً واجتماعياً وما ينعكس ذلك ايجاباً على معظم سكان منطقة الشرق الاوسط (الجديد) الذي ابدعت القوى الغربية في صياغته، بما يتناسب مع استراتيجيتها ومصالحها فقط.



الاستثمارات الاماراتية في تركيا



تأتي أهمية التعاون الاقتصادي التركي الاماراتي ان لكل دولة نموذج اقتصادي مختلف عن الآخر، وهذا الاختلاف والتنوع هما ما يعززان خلق الفرص الاقتصادية بين الطرفين، وان الفرصة للاستثمارات مابين البلدين قائمة، وخاصةً بعد التقارب الاخير بين البلدين، ومن هنا ننظر على ان لتركيا اقتصاد ناشئ يحمل الكثير من الفرص والاستثمار المباشر في داخله وان امكانية الاستثمار ما زالت متوافرة وبقوة وبكافة المجالات واهمها الطاقة والصناعات المختلفة والتكنولوجيا والاستثمار في الامن الغذائي وغيرها، ولأن تركيا تملك اهم عوامل الاقتصاد الحي، واهمها اليد العاملة وفرص الاستثمار في الاقتصاد الحديث. كذلك تملك الامارات قوة وخبرة في مجالات الطاقة والغاز والنفط والمعادن وغيرها، والوفرة في السيولة المالية، مما يمكن الشركات والافراد الاستثمار في هذه المجالات مع بداية عصر تركيا الحديث اي بعد عام ٢٠٢٣.

رغم سنوات الخلافات، كان للامارات العربية نصيب كبير في الاستثمار المباشر في الداخل التركي، حيث ان الامارات في صدارة الدول العربية من حيث الاستثمارات الاجنبية المباشرة بعدما بلغ حجم الاستثمار الاجنبي اكثر من ١٦٥ مليار دولار منذ عام ٢٠٠٣ حتى نهايه عام ٢٠٢٠ ، فيما حلت هولندا كأعلى استثمار اجنبي مباشر بما يقارب قيمته ٢٦ مليار دولار، اما الامارات العربية المتحدة فقد حلت بالمرتبة الاولى من بين الدول العربية باستثمارات مباشرة في الاقتصاد التركي قيمتها قرابه ٤,٥ مليار دولار، وبعدها تأتي قطر والمملكة العربية السعودية. الجدير بالذكر نوعية وتنوع الاستثمارات الاماراتية في تركيا واحداثها استحواذ شركة (فينيكس) الاماراتية للسكوتر على شركة (بالم) التركية الرائد في مجال التنقل الخفيف (السكوتر الكهربائي) مقابل نحو ٥ ملايين دولار امريكي .



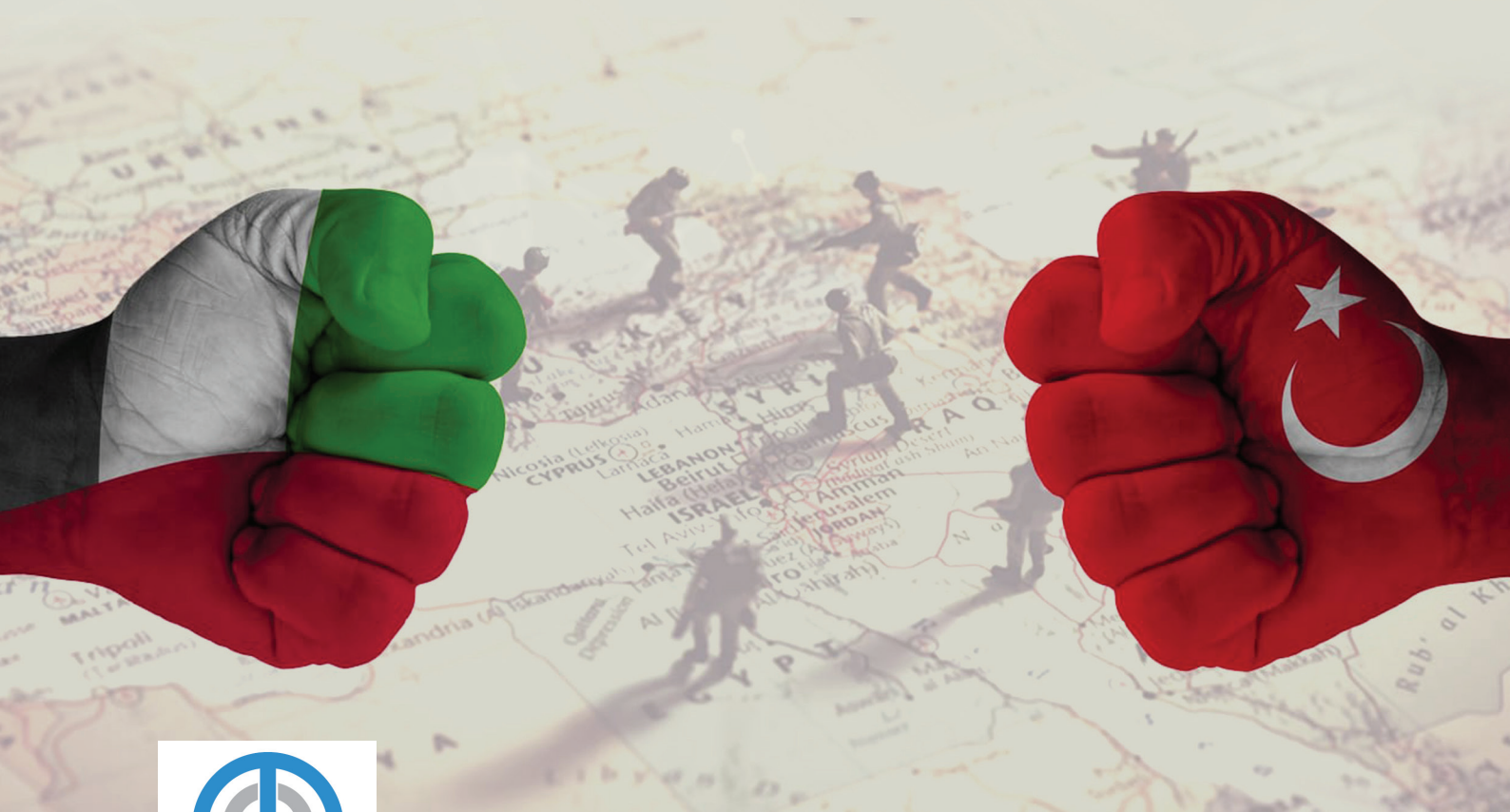
وايضا كان للاستثمار التركي نصيب في الامارات، وحديثاً كان الاستثمار لمجموعة شركات يشار القابضة التركية صاحبة العلامة التجارية (pinar) المختصة في صناعة الاجبان والالبان بالاستثمار المباشر في العاصمة الامارتية ابو ظبي من خلال بناء مصنع خاص بتصنيع الأجبان بقيمة ٣٠ مليون دولار امريكي. اما من حيث حجم التبادل التجاري وبحسب الارقام فهناك علاقات تجارية جيدة جداً ومستقرة بين البلدين. حيث ان متوسط حجم التبادل التجاري بين البلدين وصل الى ٨ مليارات سنوياً، وبحسب بيان لوزارة الخارجية التركية فقد بلغ حجم التجارة بين البلدين قرابة ٧،٤ مليار عام ٢٠١٩، ونحو ٧،٦ مليار في عام ٢٠١٨، ورقماً قياسياً عام ٢٠١٧ بقرابة ١٤،٨ مليار دولار امريكي، وهذه الارقام تدل على حسن العلاقات بين الجانبين، وانه من الممكن تطويرها بأليات تحقق النمو والازدهار والاستدامة والعودة لاداء اقتصادي مماثل لسنة ٢٠١٧ والاستراتيجيات الممتازة المتناغمة مع تغيرات الاسواق والعائد الايجابي للحكومتين وللشعبين، وبهذا تحل الامارات العربية المتحدة في المرتبة ال ١٢ كأكبر مستورد للسلع التركية على مستوى العالم، والثانية عربياً بعد العراق، وفي المرتبة التاسعة كأكبر مصدر للسوق التركية بحسب وزارة التجارة في أنقرة. بينما بلغت قيمة الصادرات التركية الى الامارات ٣،٥ مليار دولار في عام ٢٠١٩، ووصلت قيمه واردات تركيا من الامارات في العام نفسه ٤،٣٣ مليار دولار، وتتوعدت الصادرات التركية بين المعادن والاحجار الكريمة والآلات والاجهزة الكهربائية والمواد الغذائية، حيث تعتبر تركيا سابع اكبر مصدر في القطاع الغذائي على مستوى العالم،



في حين ان اهم صادرات الامارات الى تركيا هي النفط والزيوت المعدنية والمواد الكيميائية والحديد والذهب والالمنيوم. مع تقلبات اسواق وخطوط الإمداد ومشاكل سلاسل التوريد، تسعى الدول دائماً الى ايجاد حلول مستقبلية لتفادي الوقوع في مخاطر تضرب مصالح الدول تجارياً واستراتيجياً، ولهذا اقدمت تركيا والامارات على مقترح خط الإمداد البري عبر ايران، وكما ذكر وزير خارجية تركيا (ان المنطقة اصبحت بحاجة الى التعاون اكثر من المنافسة) الامر الذي يوسع خيارات البلدين لتسهيل عمليات النقل وتنويعها وتوظيفها بشكل استراتيجي افضل. كذلك توسعة رقعة طاولة المفاوضات والحوار مع الدول المستفيدة من خطوط الامداد للتغلب على الملفات السياسية من خلال المصالح الاقتصادية. حيث ان هذا الاتفاق من شأنه ان يقلص مدة الشحن بين تركيا والامارات الى سبع ايام فقط بعد ما كانت 21 يوماً، واعتقد ان القطاع التجاري هو المستفيد الاكبر للحيلولة دون ارتفاع اسعار الشحن ومدة التوصيل.



كما ستستفيد تركيا من استخدام ميناء بندر عباس في إيران، حيث سيتم نقل الشاحنات ذات رخصه tir من إمارة الشارقة الى ميناء بندر عباس في إيران، ومن ثم السير براً الى معبر بازرجان –جوربولك الحدودي بين إيران وتركيا.



كان لهذا التقارب الاخير بين الإمارات وتركيا أثر ايجابي بين اصحاب الاعمال الاتراك والشعب التركي، من خلال ارتفاع مؤشر الاستثمار والاستهلاك في الاقتصاد التركي اكثر من ١.٧% مباشرة بعد توقيع الاتفاقيات بين البلدين، حيث ان السمعة الاستراتيجية تعزز الثقة التي تمثل ٢٠% من قيمة أي إقتصاد عالمي، بحسب علوم الاقتصاد. فضلاً أن السوق الاماراتي من الأسواق الجاذبة للمستثمرين الاتراك من حيث اتفاقيات عقود التجارة طويلة الامد، وقطاعات الصناعة وادواتها، وقطاع الخدمات الطبية منها والسياحية.

